الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بالعنف الموجه ضدهم

The Economic Situation of Elderly and their Relationship to Violence Against Them.

أ. عزوني سمير

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

sam1505@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/02 تاريخ القبول: 2020/03/22

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تداخل العوامل والظروف الاقتصادية في وبروز ظاهرة العنف ضد كبار السن، انطلاقا من طرح إشكال عام حول الموضوع مفاده: هل يتعرض كبار السن للعنف نتيجة لظروفهم الاقتصادية؟ والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة اللذان طبقا على 12 حالة تم سحبها عشوائيا من مركز رعاية المسنين بسيدي موسى–الجزائر العاصمة، وهذا من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات حول الظاهرة باعتماد تقنية المقابلة كأداة مباشرة، ثم عرض المعطيات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية من أجل استخلاص نتائج علمية موضوعية قد تزيل اللبس عن المشكلة المدروسة، وتساهم في إثراء البحث العلمي. وقد تم التوصل إلى استنتاج عام مفاده أن أغلب المسنين المتواجدين بالمركز ليس لديهم أي دخل مادي، ما جعلهم يشكلون عبئا أسريا، وبالتالي زيادة احتمال التخلي عن رعايتهم.كما أثبتت نتائج الدراسة على أنه هناك علاقة بين الدخل المادي للمسن والعنف الذي يتعرض له في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الوضعية الاقتصادية، المشكلات الاقتصادية، الحاجات الاقتصادية، العنف، كبار السن.

Abstract : The aim of this study is to find out how the economic factors and condition contribute in the emergence of violence against elderly, starting from asking a general question about the subject which is: are elderly people facing violence circumstances? Because of their economic. Relying on the method of analysis and describing and the way of studing the situation that has been applied upon 12 cases which have been choosen randomly from saving elderly Center of sidi moussa- Algiers. So that gather much informations about the phenomen, using the meeting technique as a direct means. Then, view the data and analyse it using statistical methods in order to draw objective scientific results that may remove confusion from the studied target, and contribute to the enrichement of scientific research. Throught this study we got a general conclusion that most elderly people who is at the center have no material income which make them a family burden, therefore, increased likelihood of abandonment their care the results of study also proved that there is a relationship between the financial income of elderly and the violence they are subjected to in the community.

***Key Words*:** Economic conditions, Economic problems, Economic needs, Violence, Elderly.

JEL Code : J14.

*مرسل المقال: عزوني سمير (sam1505@outlook.fr).

المقدمة:

لقد لعبت التغيرات الاقتصادية وزيادة عجلة التقدم والتحولات العميقة التي أصابت المجتمع في كل المجالات، إلى تغير النظرة لكبار السن، بحيث عززت هذه التغيرات من تضييق الخناق عليهم وتقليص مكاناتهم وأدوارهم، لتصبح محدودة ومقننة بسبب محدودية مصادرهم المالية وتعدد حاجاتهم الاقتصادية والمعيشية، ما أدى إلى تكثيف شعور كبير السن بالوحدة والعزلة والتهميش، وبالتالي تزايد بروز مشاكلهم في المجتمعات الإنسانية.

ومن بين هذه المشاكل نجد الإهمال ونقص الرعاية وانتهاك الحقوق، والتي تصب كلها في خانة العنف الذي أصبح يشكل هاجسا أمام كل المجتمعات وفي كل المستويات، فمنذ الربع الأخير من القرن الماضي والظاهرة تتزايد بأرقام رهيبة وخيالية، حتى أصبحت تهدد كيان المجتمعات المتخلفة والمتقدمة منها.

ولمعرفة دور الظروف الاقتصادية ومدى تداخل عواملها في بروز ظاهرة العنف ضد كبار السن، ارتأينا القيام بهذه الورقة البحثية الميدانية من أجل كشف الستار عن الواقع المعاش لهذه الفئة ومدى معاناتها المادية في ظل التغيرات الحاصلة في المجتمع، وتزايد متطلبات العيش الكريم. وللإلمام بدور متغير الوضع الاقتصادي وعلاقته بالعنف ضد كبار السن، حاولنا الإجابة على التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار الوضعية الاقتصادية لكبار السن كدافع لممارسة العنف ضدهم ؟

أهداف البحث:

- إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعمق الجيد في المشكلة المطروحة من أجل تحديد العلاقة بين متغيراتها، والوصول إلى نتائج دقيقة.
- الوصول إلى توضيح أثر الوضعية الاقتصادية التي يتواجد بها كبار السن بالعنف الذي يتعرضون له في بيئتهم الاجتماعية.
- كما يهدف البحث إلى إجراء دراسة ميدانية وتحليلات واقعية وربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج حقيقية.

أهمية البحث:

- تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في المساعدة للحد من ظاهرة التعدي على كبار السن من خلال ما يمكن التوصل إليه من نتائج وتوصيات.
- كما تفيد في محاولة الكشف عن الواقع الاقتصادي المادي لكبار السن بطريقة سوسيولوجية علمية وموضوعية.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

التعريف الإجرائي للوضع الاقتصادي: هو كل ما يحيط بكبير السن سواء أسريا أو اجتماعيا ويتعلق بالحالة المادية كالعمل والتقاعد والنظام المعيشي ونظام العلاج والمتابعة الصحية وحتى الإنفاق.

التعريف الاصطلاحي للعنف: هو أي سلوك متعمد وغير مبرر يوجه إلى كبير السن، حيث يسبب له ألم ومعاناة، سواء جسديا أو نفسيا أو اجتماعيا أو حتى رمزيا.(الغريب، 2007، 27) ويعتبر سلوك منحرف، لا يدخل في نطاق الجريمة ما لم يقابله نص قانوني يجرمه.

ويعرف أيضا على أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر من طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية بهدف إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة.

التعريف الإجرائي للعنف: المقصود بالعنف في هذه الدراسة هو كل ما يسبب ألما لكبير السن سواء نفسيا أو جسديا، والمتمثل في الإهمال، انتهاك الحقوق، الاستغلال المالي...الخ.

التعريف الاصطلاحي لكبير السن: هو كل شخص تقدم به السن وظهرت على بدنه أو عقله أو سلوكه تغيرات أو ضعف وعجز إثر تقدمه في العمر والذي لا يكون إلا بعد الستين عاما. (دليل حماية المسنين، 2007، 07)

أما من الناحية الاقتصادية فالشخص المسن هو الذي انسحب من القوة العاملة، ولا سيما في المجتمعات ذات العمر المحدد أو القانوني للإحالة على المعاش. (بن عاشور، 2015، 245)

التعريف الإجرائي لكبير السن: هو من تقدم به العمر وظهرت عليه أعراض الشيخوخة كعدم القدرة على العمل وفقدان الأدوار الأسرية والاجتماعية.

1. الدراسات السابقة:

– دراسة قام بها الباحث عبد الله السدحان بالمملكة العربية السعودية والتي جاءت بعنوان: "ظاهرة تخلي الأبناء عن الوالدين"، (السدحان، 1998) حيث انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات كان أهمها: ما هي أسباب دخول المسنين إلى دور الرعاية الاجتماعية؟. واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي الاستكشافي، على كل المقيمين بدور الرعاية الاجتماعية بمدينة الرياض، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لهذا البحث، حيث من أهم النتائج التي توصل إليها: أن معظم المسنين المتواجدين بالمركز كانوا يمارسون مهن حرة كالتجارة والأعمال الحرفية، عكس المسنات فأغلبهم لم يمارسن أي نشاط مربح قبل دخول المركز.كما يتصف المسنون المتواجدون بالمركز بالضعف الاقتصادي بشكل عام، فالغالبية من ضعيفي الدخل (أكثر من 95% من المبحوثين). كما يغلب على المتواجدين بالمركز عدم وجود من يرعاهم ويكفلهم، فمعظمهم بدون أبناء أو تخلي أبنائهم عنهم.

– أما الدراسة الثانية والتي قام بها الباحث عبد الناصر السويطي بجامعة الخليل –فلسطين، والمعنونة بـ:" مصادر الضغط النفسي لدى عينة من كبار السن الفلسطينيين في الضفة الغربية"، (السويطي، 2017) حيث انطلقت الدراسة من تساؤل عام مفاده: ما هي المصادر الرئيسية للضغوط النفسية لدى كبار السن من المتقاعدين الفلسطينيين؟ حيث تكونت عينة الدراسة من 694 شخص ممن تفوق أعمارهم 60 سنة منهم 320 ذكور و374 إناث، وتم إتباع المنهج الوصفي في دراسة الظاهرة، والاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعطيات الميدانية، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها أنه: من بين مصادر الضغوط النفسية لدى كبار السن هناك الضغوط

الاقتصادية، والتي يعود مصدرها إلى كثرة متطلبات الحياة في ظل نقص أو انعدام الدخل الذي يسدها، والذي انحصر أساسا في الضمان الاجتماعي أو راتب التقاعد.

– دراسة قام بها الباحث هشام سبع بمدينة سطيف، والتي جاءت بعنوان:" مكانة المسن في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة".(سبع، 2016) حيث كان من بين الأسئلة المطروحة في الإشكالية: هل الوضع المادي للمسن يؤثر في تدهور مكانته مع أفراد أسرته؟ وللإجابة على هذا السؤال والتساؤلات الأخرى طبق الباحث الاستمارة كأداة لجمع البيانات من 390 أسرة جزائرية تم اختيارهم بطريقة غير عشوائية، بتطبيق المنهج الوصفي من أجل عرض وتحليل أسئلة الاستمارة. وفي الأخير توصل الباحث إلى عدة نتائج من بينها: أن نقص موارد بعض الأشخاص المسنين المالية وعدم كفايتها في كثير من الأحيان، قد تفقدهم مكانتهم الحقيقية، وتؤدي بهم إلى التدهور بين أفراد أسرهم وعائلاتهم بسبب الصراعات حول الميراث المالي. كما تم التوصل إلى أن تموضع المسن وتحديد مكانته داخل أسرته، قد تتدهور بفعل وضعه الصحي والمالي، فكلما ارتفع مدخول المسن تعززت مكانته أكثر، وفي مقابل ذلك نجد أنه كلما تدنى الوضع الصحي للمسن وانخفض دخله المالي، تدهورت مكانته وانخفضت معنوياته.

– أما الدراسة التي قامت بها الباحثة بوغراف حنان حول: "أسباب ممارسة الأبناء العنف ضد أوليائهم"، (بوغراف، 2008) والتي انطلقت من تساؤل حول ما هي الأسباب المؤدية ببعض الأبناء إلى ممارسة العنف ضد آبائهم؟ وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج وهي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن، وكذا أسلوب دراسة حالة كمنهج مساعد، ولجأت إلى تقنيتي الملاحظة والمقابلة من أجل جمع المعطيات الميدانية من عينة مكونة من 11 شخص تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة نذكر: أن المستوى المعيشي للأسرة له علاقة بممارسة بعض الأبناء للعنف ضد آبائهم، وذلك بنسبة فاقت 60 %. كما أن عمل الأبناء يعني استقلالهم ماديا وعدم اتكالهم على أموال آبائهم، فإذا حدث عكس ذلك أدى إلى ممارسة الأبناء للعنف على والديهم.

والملاحظ من خلال هذه الدراسات أنها تشترك مع الدراسة الحالية في النقطة الأساسية لهذا البحث، والمتمثلة في الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بمكانتهم الاجتماعية، غير أن أغلب الدراسات جاءت مخالفة لنا من حيث معالجة الموضوع من حيث المناهج والأدوات وطريقة اختيار العينة، في حين أن دراسة بوغراف حنان كانت لها نفس المنهجية المتبعة مع دراستنا (المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة الحالة). وتبقى النتائج المتوصل اليها هي الحاسم بين هذه الدراسات، لأن الهدف من البحث ليس طريقة المعالجة وإنما النتائج التي تم التوصل اليها.

2. المقاربة النظرية للموضوع:

قيمة البحث العلمي تأتي من اختيار صحة النظرية الاجتماعية المناسبة لطبيعته، فالأمر الذي يوجه الباحث لهذا الاختيار هو طبيعة موضوع البحث و فرضياته،كما تمثل هده المقاربة خطوة منهجية مهمة جدا بفضلها يتوصل الباحث إلى ضبط الإشكالية وبناء الفرضيات وتساعده في الإجابة عن الأسئلة المطروحة في إشكالية بحثه.

(Oumry, 1993, p.91) وبما أن الموضوع الذي بين أيدينا يبحث تراجع المكانة والصراع بين جيلين مختلفين، فقد تم إدراج الدراسة ضمن المقاربات الصراعية، وتم الاعتماد على النظرية الاشتراكية للعالم الهولندي أدريان بونجر، ونظرية المصادر.

1.1- النظرية الاشتراكية:

حاول العالم الهولندي أدرنان بونجر طرح نظرية عن الجريمة والانحراف من خلال الربط بين نظريتي الصراع ونظرية التحليل النفسي، فعلى حد تعبير العالم الهولندي بونجر: النظام الرأسمالي هو نظام فاسد بل نظام إجرامي وهذا ما جاء في كتابه "المجرم نتاج النظام الرأسمالي" والذي شرح فيه أسباب الجريمة والانحراف وحاول إثبات أن النظام الرأسمالي وما يصاحبه من منافسة فردية غير متكافئة وصراع طبقي واستغلال، جميعها مسؤولة عن الجريمة، خصوصا على الجرائم المرتكبة على الأموال. فالصراع بكافة أشكاله سواء على السلطة أو المصالح الأخرى، يمثل الأرض الخصبة لانتشار مظاهر العنف المختلفة وعلى كل المستويات، خاصة في ظل النظام الرأسمالي والتفاوت الطبقي وعدم توازن القوى الاجتماعية.

فحسب هذه النظرية النظام الاجتماعي السائد هو المسؤول عن الجرائم بصفة عامة، والعنف بصفة خاصة، لما يخلفه هذا النظام من أنانية وحقد وتطلعات طبقية. فالأوضاع الاقتصادية السيئة للأسر والدخل الضئيل والمسكن المزدحم والضيق كلها أسباب تحرم الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية، وتحرمهم من فرص النمو والتعاون وتقديم الاضافة للبناء الاجتماعي.

وبما أن كبار السن ليس باستطاعتهم تقديم الإضافة والمشاركة في الحياة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي صار لزاما على البناء الاجتماعي أن ينبذهم لأنه في هذه الحالة يشجع على المنافسة وما باستطاعة العضو أو الفرد تقديمه كإضافة لهذا البناء.

وعليه يرى العالم **بونجر** أن الميول الأنانية القوية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الرأسمالي تؤدي إلى ضعف الغريزة الاجتماعية كما تضعف الاتجاهات الخلقية لدى الإنسان والغريزة الاجتماعية هي القوة التي تضعف الميل نحو الأفعال الأنانية وبالتالي نحو الجريمة التي تشكل إحدى صور هذه الأفعال. (bonger، 1916، 532)

2.1- نظرية المصادر:

هي أولى النظريات المطبقة على العنف الأسري و تقترح أن كل الأنظمة ترتكز على درجة من قوة التهديد كما أن استعمال العنف في نظام مرهون بمدى الإمكانيات المشارك بها في هذا النظام أين نلاحظ من يملك أكثر المصادر أو أكثر قوة هو القائد في الأسرة، ولما كان المال أو المورد الاقتصادي هو مصدر كل سلطة فإن تقدم الإنسان في العمر وتراجع وظائفه الفيزيقية يجعله غير قادر على تقديم الإضافة، وبالتالي فقدان مكانته وسلطته الأسرية والاجتماعية. فعندما يفقد المسن مكانته و قوته داخل الأسرة يصبح مستهدفا بالتالي يمارس عليه العنف كونه لا يمتلك القوة داخل نظام الأسرة، كذلك المسن يصبح محدود المعاش مما يجعله مستهدفا تمارس عليه القوة والعنف لأنه منقوص الإمكانيات المادية فيصبح متصرف داخل الأسرة مما يفقده مكانته و دوره في القيادة.

3. الوضعية الاقتصادية لكبار السن:

تعد التغيرات المادية المرتبطة بكبر السن من أهم وأصعب التغيرات التي تواجه المسن خاصة في ظل الاحتياجات المتزايدة التي تتطلبها هذه المرحلة والتي يعد إشباعها أمرا أكثر من ضروري، وعادة ما يقل دخل المسن مع تقدمه في العمر خاصة بعد التقاعد سواء كان اختياريا أو إجباريا، فيفقد المتقاعد جزءا ليس بالقليل من دخله كما تتزايد الأعباء المادية وتتدهور الحالة الصحية وتنخفض المقدرة على الكسب ومن ثم يعجز المسن عن مواجهة النفقات، خاصة في ظل عدم توفر مصادر مالية متنوعة، وتتمثل هذه المصادر المالية للمسن في التقاعد ومساعدات الأبناء والأقارب، ومنح المجاهدين عند البعض، وهذا بالإضافة إلى الممتلكات إن وجدت، ويزيد الدخل بالنسبة للمسنين الذين مازالوا في العمل خاصة إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة، بينما يعتمد معظم المسنين على منحة التقاعد كمصدر أساسي، (أبو المعاطي، 2001، 208). أو منحة المجاهدين إن وجدت.

1.2- الأسرة التقليدية:

لقد كان لكبير السن مكانة هامة في الأسرة التقليدية المسماة بالأسرة الممتدة التي تضم عدة عائلات زواجية تربط بين أفرادها علاقات اجتماعية قوية مبنية على المساعدة والتكافل، حيث كانت السلطة ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وهي غالبا ما تتركز بيد المسن الذي كان يحاط بالتقدير والاحترام. (السويدي، 1990، ص63).

وللمسن في العائلة التقليدية دور مهم، حيث كان ينظم العلاقات بين أفراد العائلة بل كان القاضي الذي يحتكم إليه في حالة نشوب المشاكل والنزاعات بين هؤلاء الأفراد، وهو المسؤول عن تزويج الأبناء والأحفاد كما كان عنصرا فعالا في تربية النشء فهو القدوة في السلوك والعمل والتفكير وهو المعلم الذي ينقل التراث الثقافي بكل محتوياته للأجيال الناشئة، فالمسن في العائلة التقليدية يوزع الأعمال ويدير الأموال ويتصرف في الأشخاص ويختار لهم الأزواج والطفل يربى على الطاعة والخضوع الكامل للشخص المسؤول إلى حد التسليم المطلق. (jaroz, 1983, p4)

كما أن المركز والنفوذ كان مرتبط بالسن فقط، لا على ما يقدمه الفرد للمجتمع من نفع، إذ أن المجتمع التقليدي كان يحترم المسن المعروف بالحكم وحسن التدبير في مختلف القضايا مثل الفصل في أمور الزواج وختان الأطفال وحل بعض المشكلات الأسرية كالطلاق، وهذا نظرا لخبرته في الحياة. فالأسرة آنذاك كان يحكمها نظام صارم يفرض على أعضائها نوعا من الالتزامات والمسؤوليات حيث يقسم العمل على أساس السن، ويتلقى المسن فيها على هذا الأساس الاهتمام من أفراد عائلته، فالقادر على العمل يساعد غير القادر عليه ويعيله ماديا ومعنويا، مثلما كان المسن يعمل من أجل العائلة وأفرادها عندما كان قادرا على ذلك. ويمكن القول أن الأسرة التقليدية أسرة أبوية تنسب من حيث الأب، فهي فعالة في بنياتها ومعاييرها وتعطي الأولوية لمكانة الأب ومكانة الشيخ أو كبير السن. (تركي موسى، 1998، 28).

2.2- في الأسرة الحديثة:

لقد تراجعت المكانة التي كان يحظى بها المسن في الأسرة التقليدية، وهذا نتيجة للتغيرات التي طرأت على شكل الأسرة، فبعدما كانت أسرة ممتدة تضم في نطاقها الأبناء والآباء والأمهات والأجداد والجدات وأحيانا العمات والأعمام وبعض الأقارب، نجد الأسرة النووية الآن لا تضم سوى الزوج والزوجة والأبناء، فالأسرة النووية خلفت الأسرة الممتدة رغم محاولة هذه الأخيرة الحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية.

فالأسرة الجزائرية تقلص حجمها نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت في المجتمع ككل، والتي طالها أثر هذه التغيرات حيث فقدت الكثير من الخصائص التي كانت تستمد منها القوة والتماسك والوحدة سابقا، واختفت بدرجة كبيرة بعض وظائفها الاقتصادية والتعليمية والدينية، كما فقدت كذلك جزءا من وظائفها الوقائية في حالات العجز والشيخوخة. وإذا كانت الأسرة الممتدة تترابط أجيالها بما يحكمها من تقاليد وعادات، ويسودها التماسك والترابط الذي يزيد من قوة وحدة المكان الذي يضمها ووحدة الموقف والهدف الذي كان يبدو في موقفها التعاملي مع الغير والدفاع العنيف عن أفرادها إذا اختلفوا مع الغير، فالأسرة النووية على الرغم مما وفرته لأفرادها من استقلال وتحقيق ذات، وما ساهمت به في نمو المجتمع وإضعاف التكتلات والعصبيات وتهيئة ظهور المواطن السياسي، إلا أنها اتسمت بتقليص حجمها وأصبحت تعيش في مسكن ضيق يقتضي عددا محدودا من الأشخاص. (حجازي، 1978، 19).

هنا نجد أن المسن في الأسرة الجزائرية الحديثة قد فقد مكانته التي كان يحتلها في السابق نظرا لرفض الأبناء الشباب لسلطته والعيش تحت كنفه بحكم انتهاء زمنه وحلول زمن آخر يقتضي الحداثة والانتقال الفردي، وبهذا خابت ثقة المسن بنفسه وأصبح عاجزا على الحفاظ على التوازن الأسري. مما أدى إلى تهميشه واعتباره فردا ثانويا في ترتيب الأدوار الاجتماعية داخل النسق الأسري، الأمر الذي جعله يشعر بتراجع مكانته بسبب ضعفه عن العمل والإنتاج، فأصبح المسن يشكل عبئا على الآخرين، ولم يعد له أي دور فعال ليقوم به لاسترجاع مكانته، بحيث اقتصرت وظائفه الحديثة في الاهتمام بالأحفاد والعطف عليهم، بل حتى هذه المهمة انتزعتها منهم دور رياض الأطفال.

إن تغير نفوذ وسلطة المسن داخل الأسرة الجزائرية يعتبر مظهرا لتغير مكانته في المجتمع ككل، كما أن غياب الشعور بالاطمئنان والتكافل الاجتماعي والتضامن الاقتصادي الذي تفرزه الحياة العصرية يشكل أيضا مظهرا من مظاهر تغير هذه المكانة، "فالفرد يحصل على مكانته الاجتماعية بشكل انسيابي من جماعته القرابية ونفوذه وسلطته تأتي من هذه المكانة ومن شعوره بالاطمئنان النفسي والتكامل الاجتماعي والضمان الاقتصادي في تعاونه مع أفراد جماعته القرابية". (معن خليل، 1999، 95).

تزداد المشاكل المادية بالتفاقم لدى المسنين مع التغيرات الاقتصادية التي تمس المجتمع خاصة في ظل بقاء قيمة التقاعد في ثبات لفترات طويلة مقارنة بالارتفاع المستمر في القدرة الشرائية وهذا ما يقابله عجز نسبي لدى هذه

الفئة ويجعلها تفكر بالعودة إلى العمل بشكل أو بآخر، وذلك لتفادي التراجع الملموس في مستوى المعيشة والذي يصاحبه في بعض الأحيان أعباء مادية أخرى مثل التزاماتهم اتجاه أبنائهم أو أحفادهم.

كل هذه الظروف جعلت المسن يعيش حالة من القلق والشعور بعدم الأمان الاقتصادي، ما يجعله مجبورا على تخفيض نفقاته إلى أقصى حد ممكن، ويحرمه من إشباع بعض الحاجات التي اعتاد على تلبيتها في الماضي القريب.

هذه الظروف التي تطرقنا إليها تخص المسنين المتقاعدين أو الذين يتقاضون منحة أخرى، لكن أصل الموضوع الذي نحن بصدد دراسته هو لما ينعدم هذا الدخل ويصبح المسن عالة على أحد أفراد أسرته أو على أحد أفراد المجتمع بصفة عامة، فهل يتلقى المسن إساءات وإهانات مقابل إعالته في المجتمع الجزائري أم لا، هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه من خلال المعطيات الميدانية.

4. احتياجات كبار السن المادية:

تتمثل هذه الاحتياجات في المسكن والطعام والملبس والصحة، ويحتاج توفير هذه الاحتياجات القدرة المالية للمسن، وهنا يصطدم أغلب المسنين خصوصا المتقاعدين عن العمل بمشكلة ثبات المعاش الذي يحصلون عليه بعد تقاعدهم في ظل تزايد الأعباء وارتفاع أسعار الخدمات.

وهنا يأتي دور الأسرة والمجتمع لتوفير المناخ المناسب لإشباع الحاجات المادية، فعلى الأسرة أن تدرك احتياجات المسن والأسلوب المناسب للتعامل معه وتهيئة المناخ المناسب لحياته، ومن جانب المجتمع يتعين توفير البرامج والخدمات التي تعين المسن على إشباع حاجاته المادية مثل: دور الرعاية والأندية. كما يحتاج المسن إلى الترفيه والترويح وإتاحة الفرصة لهم للتحرك داخل البلاد وخارجها، ولهذا فمن الضروري إعطائهم بعض الأولويات كمجانية العلاج والدواء وكذا خفض أجور تنقلهم في وسائل الدولة.

5. المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها كبار السن:

جل المشكلات التي تعترض حياة المسن، ترجع أساسا إلى نقص في الموارد والدخل بسبب التقاعد أو المرض أو انخفاض القدرة على العمل والكسب.

فتقاعد المسن عن العمل يعني نقصان دخله وبالتالي انخفاض مستوى معيشته، وحتى بالنسبة للذين يعملون في مهن حرفية، فإن تقدمهم في السن يحول دون تمكنهم من ممارسة العمل بالصورة التي كانت عليه في المراحل السابقة، وهو ما قد يشعر المسن بعدم الأمن الاقتصادي .

كما يؤدي انخفاض الدخل وعدم إشباع الحاجات المادية إلى أثار الحرمان المادي، والذي ينجم عنه الكثير من الأمراض خاصة من سوء التغذية وسوء المسكن، ومما يزيد المشكلات الاقتصادية عند المسن هو عبء العلاج والدواء "فما إن تطرق الشيخوخة باب الفرد حتى يصبح تردده على الأطباء متزايدا، فهذه أدوية للضغط وهذه للقلب وهذه لداء السكري وغيرها من الأدوية".(ابراهيم، 1997، 146)

تعترض حياة المسن أزمات اقتصادية تؤثر في حالته النفسية والصحية عامة، خاصة عند عدم قدرته على تغطية أدنى حاجاته، حيث يشعر بنوع من العجز الذي يؤثر على حالته النفسية وحتى الجسدية، لأن كثيرا من الأمراض

الجسدية يكون سببها الحالة النفسية للفرد، كما أن عجز المسن على تغطية تكاليف العلاج والدواء، إذا كان مصابا بإحدى الأمراض وعجز أسرته على ذلك يؤدي إلى تفاقم المرض.

6. بعض أساليب مواجهة هذه المشكلات:

- إيجاد فرص العمل: توفير برامج التوجيه المهني والتدريب المهني لهم لاستغلال أقصى قدراتهم في مهن مناسبة مع تخفيض أجورهم بنسبة تخفيض ساعات عملهم والاستفادة منهم باعتبارهم ذوي خبرات عريقة في مجال عملهم.
- الرعاية الصحية: إعداد أنشطة وقائية وذلك من خلال التشخيص المبكر، فعجز الأم عن إدارة شؤون المنزل وانكماش مهام الأمومة لديها، يجعلها تشعر بأنها لم تعد محبوبة ولا محترمة، فيتسرب اليأس إلى النفس وينهار الأمل، ويفقد الفرد القدرة على إعادة التكيف للظروف الجديدة.
- المساعدات الاقتصادية: توفير معاشات للشيخوخة أو مكافئات نهاية الخدمة طبقا لقانون الضمان الاجتماعي، فلو اعتمدت الجزائر على هذه السياسات ووفرت ميزانية خاصة لهذه الفئة لما وصل بهم الحال إلى هذه الظروف.
- التغيرات الفسيولوجية وتقدم السن: تحدث بعض التغيرات الجسمية فتؤثر على الحالات الانفعالية العامة، مثلا عند المرأة في سن الكهولة تحدث لها مشاكل انقطاع الطمث التدريجي، وانحناء العمود الفقري، فأهم الأعراض التي تصاحب هذه التغيرات القلق وانخفاض الروح المعنوية والأرق واضطرابات الهضم. كما قد تواجه الرجل بعض التغيرات الجسمية التي تؤثر على الحالة العامة لهم، يعانون من القلق وانخفاض الروح المعنوية، واضطرابات الهضم والأحلام المزعجة، أو كثرة المطالب الطفيلية، لكن هذه الأعراض سيكولوجية المنشأ أكثر منها جسمية، لذا علينا أن نولي اهتماما بالغا لهذه الفئات وكذا التشخيص المبكر لمختلف الأمراض سواء الجسمية منها أو النفسية، وكذا إجراء الفحوصات الطبية الدورية عليهم.
- خدمات لرفع الروح المعنوية: معظم هذه البرامج دراسية تعليمية لفئات المسنين لتعميق وعيها بسيكولوجية الشيخوخة وطرق علاجها، بحيث تهتم الكثير من الدول خصوصا الغربية منها بتكريم المسنين الذين أدوا دورهم في النضال الوطني وأصبحوا في حالة ضعف جسمي بدون مساعدة فتنشأ لهم مؤسسات رعاية المسنين، وتسمى هذه المؤسسات مثلا في ايطاليا (دور الاستجمام)، عكس الجزائر (maison 3eme âge).
- الضمان الاجتماعي: تسعى الدولة من خلال صندوق الضمان الاجتماعي إلى التكفل الشامل بفئة كبار السن وذلك بتقديم الأدوية مجانا للمصابين بالأمراض المزمنة، ولكن هذا القطاع يجد صعوبات كثيرة وذلك بتزايد أعباء الصندوق الوطني للفائدة الاجتماعية، و هذا التزايد راجع إلى ارتفاع أسعار الأدوية والعلاج.
- نظام التقاعد: التقاعد هو السن الإداري الذي يقرر فيه المجتمع إنهاء الحياة المهنية للفرد، وانطلاقا من ذلك يحق للشخص المتقاعد تلقي مدخوله لتوقفه عن النشاط والذي يكون في غالب الأحيان أقل من الأجر الذي كان يتقاضاه خلال مدة عمله، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشته بالرغم من تعدد مصادر الدخل

بالنسبة للمسنين ما بين منحة التقاعد والضمان الاجتماعي ومساعدات الأبناء، كما نجد أن الدخل يزيد بالنسبة للذين مازالوا يمارسون عملا بعد تقاعدهم إذ ما كانوا يتمتعون بصحة تسمح لهم بذلك. (بوبركة، 2018، 249).

7. المنهجية المتبعة في الدراسة:

1.7- المنهج المستخدم:

المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير والعمل، يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وعرضها وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج علمية موضوعية ودقيقة حول ظاهرة ما. ودراسة علاقة الظروف الاقتصادية بالعنف ضد كبار السن تتطلب منا وصفا دقيقا وتحليلا شاملا من أجل تحليل مدى تداخل العوامل واندماجها لتشكيل الظاهرة، ولهذا ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه المواضيع، حيث يبحث في وصف الظاهرة كما هي ويقدم تحليلا موضوعيا مبني على أساس المعطيات التي تم جمعها من الميدان.

2.7- مجتمع البحث والعينة:

مجتمع البحث هو المجال البشري العام الذي تجرى عليه الدراسة أو الذي يتم من خلاله اختيار عينة، حيث شكل مجتمع بحثنا جميع المسنين المقيمين بمركز رعاية المسنين لسيدي موسى بالجزائر العاصمة والمقدرين بـ 160 مسنا ومسنة. وتعتبر عملية اختيار العينة من أهم مراحل البحث العلمي، حيث تختلف من بحث إلى آخر حسب طبيعة الموضوع وكذا الإمكانيات المادية والزمنية للباحث. حيث قمنا في هذا البحث بالاعتماد على المعاينة العشوائية البسيطة، لأن طبيعة البحث والمجتمع المستهدف بالدراسة متجانس (أي له نفس الصفات التي تتطلبها الدراسة).

3.7- الأدوات والتقنيات المستخدمة لجمع البيانات:

أدوات البحث وتقنياته هي الوسيلة التي من خلالها يستطيع الباحث جمع المعطيات الميدانية، ولا يمكن للباحث أن يتحكم في اختيار الأداة وإنما طبيعة المشكلة أو الفرضيات هي من تتحكم في هذا الاختيار، فقد يختار الباحث أداة واحدة أو يتم الاعتماد على أداتين في نفس الوقت، والموضوع الذي بين أيدينا ونظرا لطبيعة المجتمع المدروس والمتعلق بفئة اجتماعية حساسة تتميز بمجموعة من الخصائص، كان لا بد لنا من الاعتماد على المقابلة، لأنها الأداة الأنسب لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة.

8- عرض محتوى المقابلات على حسب الأسئلة:

- البيانات العامة: أجريت هذه الدراسة على عينة من المسنين المقيمين بدار العجزة بسيدي موسى والتي بلغ عددها 12 مسن ومسنة، منهم 06 ذكور ونسبتهم 50 %، و 06 إناث ونسبتهن 50 %بالمائة، واتضح لنا مايلي:
- أن معظم المبحوثين تتراوح أعمارهم من 60 إلى 85 سنة، حيث بلغ متوسط العمر 66.58 سنة.
- أغلبية المبحوثين الذكور مطلقين وذلك بنسبة 50 %.

- أما أغلبية المبحوثات أرامل وقدرت نسبتهم بـ 50 % وهذا ما يبين أن الأرامل يتعرضن للعنف أكثر من غيرهن وهذا لعدم وجود الزوج الذي يدافع عنهن.
- وفيما يخص المستوى التعليمي نجد أن غالبية المبحوثين ليس لهم مستوى تعليمي أي أميين وذلك بنسبة 75% وهذا راجع إلى أن التعليم لم يكن متاح في الماضي كما هو الآن فنسبة الأمية كانت مرتفعة جدا خلال فترة الاستعمار، والمبحوثين عاشوا فترة دراستهم أثناء تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر.
  - س1: هل كان لديك دخل مادي ثابت قبل دخولك المركز؟
  - 66.6 % من المبحوثين أجابوا بـ "نعم" مقابل 33.33 % أجابوا بـ "لا".
  - س2: إذا كان الجواب بـ "نعم" ما هو مصدر هذا الدخل؟
  - بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بـ "نعم" فتعددت مصادرهم المالية بين العمل وبعض المنح المختلفة (الشيخوخة، المعاقين...)، وسجلت أكبر نسبة عند الذين يتقاضون منحة الشيخوخة بـ 62.5 %.
  - س3: هل هو كاف لسد كل احتياجاتك الضرورية؟
  - كل المبحوثين الذين تم استجوابهم أجابوا بأن الدخل الذي يتحصلون عليه غير كاف لسد مختلف الاحتياجات الضرورية وهذا بنسبة 100 %، خصوصا في ظل الأمراض التي يعانون منها وصعوبة توفير تكاليف العلاج.
  - س4: هل تحدث شجارات أسرية بسبب الإنفاق؟
  - 58.33 % من المبحوثين اتفقوا على أن معظم الشجارات الذي تحدث داخل الوسط الأسري هي بسبب الانفاق أو الميراث والمداخيل المادية.
  - س5: إذا كان ليس لديك دخل، من يتكلف بمصاريفك؟
  - بالنسبة للمبحوثين الذين لا يملكون مصدرا ماديا ثابتا، فأغلبهم (إناث) يعملن في البيوت أو يمارسون (ذكور) الأعمال الحرة كالفلاحة أو الحدادة ...الخ. إلا حالة واحدة أجابت أنها تتلقى مساعدات مالية من الأقارب.
  - س6: هل اعترض على دخولك المركز؟
  - بالنسبة للحالة التي أجابت أنها تتلقى مساعدات، فكان ردها على هذا السؤال، بأن الالتحاق بالمركز كان رغبتها، وأن الأشخاص الذين كانوا يقدمون لها المساعدة لا علم لهم بتواجدها بالمركز.
  - س7: هل تعرضت لمضايقات أو إهانات بسبب وضعيتك المادية؟
  - 83.33 % من المبحوثين كانت إجاباتهم بنعم على هذا السؤال، حيث تعرضوا لمختلف الإهانات والمضايقات، وجاء الإهمال في المقدمة ثم انتهاك الحقوق، وتسجيل بعض حالات العنف اللفظي والجسدي.
  - س8: إذا كان الجواب بـ "نعم" من يقوم بهذه المضايقات أو الإهانات؟

- أكثر الأشخاص الممارسين للعنف ضد هذه الفئة هم الأبناء وزوجات الأبناء بدرجة أولى ثم الأزواج.

9- تحليل محتوى المقابلات:

تبين لنا من خلال عرض المقابلات السالفة الذكر أن أغلب المبحوثين الذين تم استجوابهم كانوا يعانون من الحرمان المادي الناجم عن الفقر والعوز الاجتماعي، حيث هناك 33.33 %من المبحوثين ليس لديهم دخل ثابت، وتعددت مصادرهم المالية بين المساعدات والأعمال اليومية فقط.

وبعد استعراض المقابلات توصلنا إلى استنتاج مفاده أن الوضعية الاقتصادية لكبار السن المتواجدين بالمركز هي من بين الأسباب الرئيسية التي جعلتهم يلتحقون به، بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى كالوضعية الصحية أو المشاكل الأسرية كما تم التوصل إلى أن أغلب المبحوثين إما أرامل أو مطلقين، وهذا ما جعلهم عرضة لكل أنواع العنف خاصة الإهانة والإهمال سواء من الفروع أو المحيطين بهم بصفة عامة.

وبمقارنة ما تم التوصل إليه في هذه الورقة البحثية وما توصلت اليه الدراسات السابقة، وقفنا على عدة نقاط أساسية أهمها أن المكانة الاجتماعية لكبار السن مرتبطة أساسا بالوضعية الاقتصادية، فكلما ارتفع المدخول المادي للمسن تعززت مكانته الاجتماعية وأصبح محل احترام وتقدير من الجميع، والعكس بحيث أنه كلما قل الدخل أو انعدم تدهورت مكانة كبير السن وتعرض للإهمال والإهانة وحتى العنف في بعض الحالات.

الخاتمة:

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة السوسيو-اقتصادية المنطوية تحت عنوان " الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بالعنف الموجه ضدهم" إلى تشخيص الواقع الاجتماعي بأسلوب علمي، موضوعي سوسيولوجي بغرض الوصول إلى معرفة مدى تداخل العوامل الاقتصادية وإفرازها لظاهرة العنف ضد كبار السن.

وبعد العرض النظري للموضوع وإجراء الدراسة الميدانية من خلال عرض محتوى المقابلات وتحليلها، ثبت لنا أن أغلب المبحوثين لم يكن لديهم دخل مادي محدد، وإنما يعتمد أغلبهم على المنح والتي تعتبر محدودة جدا مقارنه بمتطلبات الحياة والعيش الكريم، وهذا ما جعلهم يشكلون عبئا على أسرهم وعلى القائمين برعايتهم، وبالتالي زيادة احتمال فرص التخلي عنهم.

كما توصلت الدراسة إلى أن غالبية كبار السن المقيمين بالمركز يعانون من تدهور معيشي خصوصا في ظل الظروف المعيشية الصعبة من ضيق السكن وكثرة عدد أفراد أسرهم، ما جعل كبير السن يشكل عائقا أمام سير الحياة المعيشية للأسرة خصوصا أن الأسرة الحديثة لا يمكنها توفير غرفة منفردة لكبير السن، بل يخصص له ركن في غرفة الأبناء وفي بعض الحالات يتم التخلي عن رعايته لصالح دور العجزة.

وأهم نتيجة تم التوصل إليها هي أن الوضع المادي للمسن يعتبر عاملا أساسيا وحاسما في تعرض كبير السن للعنف بمختلف أنواعه سواء جسديا أو معنويا أو حتى رمزيا.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي تم التوصل إليها هي نتائج جزئية فليس من بحث واحد نكشف كل شيء عن الظاهرة الاجتماعية، لذلك لا بد من إجراء بحوث أخرى تسمح بالحصول على نتائج أكثر تفصيلا.

قائمة المراجع:

- إبراهيم، سيد سلامة (1997)، رعاية المسنين، ج2، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- أبو المعاطي، ماهر، وآخرون (2001)، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، مطبعة نور الإيمان، القاهرة.
- المقيمين بدور الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مقال منشور بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- السويدي، محمد (1990)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- السويطي، عبد الناصر (2016)، مصادر الضغط النفسي لدى عينة من كبار السن الفلسطينيين في الضفة الغربية، مقال منشور بمجلة دراسات وأبحاث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، العدد 26.
- الغريب، عبد العزيز بن علي، العود، ناصر بن صالح (2007)، الحماية الاجتماعية لكبار السن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بن عاشور، صليحة، شيدخ، حجيبة (2015)، حماية المسنين من الفقر والإقصاء الاجتماعي في التشريع الجزائري، مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السابع.
- بوبركة، مراد، محمد، حمداوي (2018)، مكانة المسنين ورعايتهم في الأسرة الجزائرية، مقال منشور بمجلة المعيار، المجلد 09، العدد 01.
- بوغراف، حنان (2008)، ممارسة الأبناء العنف ضد أوليائهم، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، جامعة البليدة.
- تركي موسى، عبد الفتاح (1998)، البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- حجازي، محمد فؤاد (1978)، التغير الاجتماعي، مطبعة النبوة، القاهرة.
- دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة (2007)، وزارة التضامن الوطني، الجزائر.
- سبع، هشام (2017/2016)، مكانة المسن في الاسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص ديموغرافيا، جامعة سطيف2.
- السدحان، عبد الله بن ناصر (1998)، ظاهرة تخلي الأبناء عن الوالدين، دراسة ميدانية على عينة من المسنين
- معن خليل، عمر (1999)، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان.
- Bonger, William Adrian (1916) , criminality and economic conditions, tran by henri horton, new york..
- Jaroz, Lucehe(1983), vieillesse et vieillissement en Algérie, collection et mojtamaa, ed: o.p.u, Alger.
- Oumy, Raymond (1993).manuel de recherche en sciences sociales. dunob. Paris.